

الذكاء الاقتصادي أداة لتعزيز الاقلاع الاقتصادي، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

Economic intelligence is a tool to enhance economic take-off, and their role in achieving economic development in Algeria

د فتحي مولود مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي آفلو (الجزائر) f-mouloud@cu-aflo.edu.dz	ط.د جمال دين جخيوة* مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي آفلو (الجزائر) d-djekhioua@cu-aflo.edu.dz
---	--

ملخص:	معلومات المقال
أردنا من خلال هذه الورقة البحثية التعمق في دراسة العلاقة التي تربط بين الذكاء الاقتصادي الذي يعنى بالتحكم في المعلومات الاستراتيجية وحمايتها، وبين الاقلاع الاقتصادي الذي يعنى بالبرامج التنموية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية، تم التركيز على تنمية القطاعين الفلاحي والصناعي، بغية تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في الجزائر. كما بحثت الورقة عن العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والاقلاع الاقتصادي من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.	تاريخ الارسال: 2025/01/11 تاريخ القبول: 2025/02/12 الكلمات المفتاحية: ✓ الذكاء الاقتصادي ✓ الاقلاع الاقتصادي ✓ التنمية الاقتصادية
Abstract :	Article info
In this research paper, we aimed to delve into the relationship between economic intelligence, which pertains to the control and protection of strategic information, and economic revival, which relates to the development programs adopted by the Algerian state. The emphasis was placed on the development of the agricultural and industrial sectors in order to achieve comprehensive economic development in Algeria. The paper also explored the relationship between economic intelligence and economic revival on one hand, and economic development on the other.	Received 11/01/2025 Accepted 12/02/2025 Keywords: ✓ Economic Intelligence ✓ Economic Takeoff ✓ Economic Development

مقدمة:

إن الأهمية التي أصبح يثيرها موضوع التنمية الاقتصادية في حياة الأمم والأفراد، والتي أضحت أكثر من ضرورة ملحة، وهذا بسبب التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، فتحقيق أهدافها من جهة ومواكبة التطورات من جهة أخرى، أجبر الدول على تعزيز قدراتها الاقتصادية، فأدركت الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو أن الفاعل الأساسي في تطورها، واعتبرتها مقياسا للتطور، حيث انتهجت الدول سياسات بغية تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تطبيق برامج الذكاء الاقتصادي، وكذلك تبني برامج استثمارية على المدى المتوسط والطويل وهو ما يسمى بالإقلاع الاقتصادي.

مما أدى إلى بروز الحاجة إلى ضرورة أن تكون الدول والمؤسسات قادرة على التنبؤ بالمشكلات والازمات المتوقعة الحدوث، أو الاستفادة القصوى لكل الموارد في الأوقات الصعبة على الأقل، من خلال التنسيق بين القطاعات وإدارة الامكانيات المتاحة بشكل فعال، وهو الأمر الذي طبقتة الدول المتقدمة ووسطرت له الاستراتيجيات والخطط، لتكون على أهبة الاستعداد لمواكبة أي طارئ، وذلك بالاعتماد على استثمار أصبح يعرف بالذكاء الاقتصادي، أساسه إدارة المعرفة ومرتبطة بتجميع المعلومات وإنتاجها التي يتطلب الإفصاح عنها من كل الجهات المختصة، فالإفصاح ليس سببه الالتزام القانوني فقط، بل أهمية المعلومة والنتائج المترتبة عنها، ويعتبر الإفصاح أول خطوة لبناء المعرفة، وكذلك الاستعانة بمراكز البحث والتطوير التي تمثل جزء من الاستراتيجية الاقتصادية.

والإقلاع الاقتصادي يشكل الهدف الأسمى المنشود، ومن أجل تحقيقه على أرض الواقع لابد من إيجاد طرق وبدائل استراتيجية قصد تنويع مصادر الدخل بتنفيذ كل القطاعات التي ليس لها علاقة بالنفط، كالسياحة والزراعة، التقدم العلمي والاستغلال الأقصى للموارد والتخلي على الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات بغية تحقيق تنمية اقتصادية.

وهذا ما أدى بنا إلى طرح الاشكالية الآتية:

1 - 1 الاشكالية:

هل تعزز تطبيقات الذكاء الاقتصادي برامج الإقلاع الاقتصادي؟ وما دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

1 - 2 الفرضيات:

- إن تطبيق برامج الذكاء الاقتصادي نقطة ذات أهمية بالغة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.
- يكمن دور الذكاء الاقتصادي في زيادة فرص الإقلاع الاقتصادي بوضعه للاستراتيجيات والعمل على نجاحها وتبني سياسات ناجعة وفعالة.
- ما قامت به الدولة الجزائرية من برامج تنموية أدى إلى إقلاع اقتصادي.

1 - 3 الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع ذو أهمية بالغة، وهو من المواضيع العصرية، ألا وهو الذكاء الاقتصادي ومساهمته في الإقلاع الاقتصادي، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، وكذلك إبراز العلاقة التكاملية بين الذكاء الاقتصادي والإقلاع والتنمية الاقتصادية.

1 - 4 الدراسات السابقة:

أ - أطروحة دكتوراه لـ "Laurence Favier" تحت عنوان:

Recherche Et Application d'une Méthodologie d'analyse de l'information pour de l'intelligence économique
Application a un centre technique du secteur de la plasturgie

هدفت الأطروحة إلى وضع منهجية لتفسير المعلومات الوثائقية التي تستخدم ضمن برامج الذكاء الاقتصادي المتواجدة بمراكز البحث والتطوير لشركة متخصصة في صناعة البلاستيك، حيث تم اقتراح "طريقة تحليل محتوى" تتناسب والهدف المقصود، حيث تتطلب تطبيق يتخصص في تحليل عوامل للمراسلات قصد معرفة نوعية المعلومة التي تم الحصول عليها، ومدى استخدامها بغية إتخاذ القرار في إطار الذكاء الاقتصادي، حيث يتم تحليل العوامل بطريقة احصائية تتمثل في تحليل المعلومات وترتيبها ضمن جدول مستطيل يستخدم كثيرا في دراسة متغيرين والعلاقة بينهما، وتوصلت الباحثة إلى تبني تطبيق برنامج وثائقي موجه للذكاء الاقتصادي هدفه استغلال المعلومة الوثائقية، وتحويلها إلى جزء من المعرفة.

ب - أطروحة دكتوراه ل"سرار خيرة" تحت عنوان: سياسات الاستثمار ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (2000-2017) -.

هدفت الدراسة إبراز أهمية السياسات التي سعت الحكومات من خلالها إلى تنفيذ السياسة الفاعلة بقصد توفير التمويل لها، خاصة تلك التي تتعلق بالسياسات الاستثمارية ومساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي على مستوى الدول العربية عامة والجزائر على وجه الخصوص للفترة الممتدة بين 2000-2017.

وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر وبرغم تخصيص اعتمادات مالية ذات مبالغ كبيرة جدا، خصصت للبرامج التنموية، إضافة إلى تحسن التدفقات الأجنبية، إلا أن هذه العمليات الاستثمارية لم تحقق المرجو منها وهو التوازن الكلي، وهذا راجع لسبب ارتباطه المباشر بتقلبات اسعار النفط، وضعف الاقتصاد.

2. الذكاء الاقتصادي

ماهية الذكاء الاقتصادي:

إن أول من بادر إلى عرض موضوع الذكاء الاقتصادي وتطرق إلى تعريفه هو H.Wilinskey، في كتابه المسمى بـ: "Organizational Intelligence"، فأصل الفكرة يعود للأمريكيين والبريطانيين حين كانوا يستعملون التحري والاستخبار عن العدو، حتى يتسنى لهم مواجهته والتصدي له، وهذا بعد الحرب العالمية الثانية.

فمن الجانب الاقتصادي، تعتبر اليابان الدولة السبّاقة في تطبيق الذكاء الاقتصادي، وكان هذا عام 1950 بتنشيط الوضعية الاقتصادية المنهكة جراء الحرب، وهذا بمساعدة وزارة الصناعة، ووزارة التجارة الدولية، بالإضافة إلى منظمة التجارة الخارجية اليابانية. (لعوج و علي بلحاج، 2024)

يعرف (بومارد) الذكاء الاقتصادي بأنه "ليس مجرد فن مراقبة، ولكنه أيضا ممارسة هجومية ودفاعية للمعلومات، والغرض منه ربط العديد من المجالات معا، من أجل خدمة الأهداف التكتيكية والاستراتيجية للشركة بشكل أفضل، إنها أداة اتصال بين العمل والمعرفة". **ويعرف تقرير (مارتر) الذكاء الاقتصادي** بأنه "مجموعة من الإجراءات المنسقة للبحث والمعالجة والتوزيع من أجل الاستغلال، والمعلومات المفيدة للجهات الفاعلة الاقتصادية، وقد تم تنفيذ هذه الاجراءات بشكل قانوني مع كل الحماية اللازمة لحماية تراث الشركة وبأفضل جودة وأقل تكلفة". (أوبوكر و خير الدين، 2017)

وعرف (H.Lesca) الذكاء الاقتصادي عام 1995 بأنه "نظام لا يتوقف عند توزيع المعلومات، بل يحولها إلى فعل ينتج قيمة مضافة، فقيام المؤسسة بهذه العملية الغرض منه اكتشاف الفرص والتقليل إلى حد كبير من المخاطر".

وعرفه المفكر (Golletis) عام 1997 على "أن تكون للمؤسسات القدرة على التمييز بين المعارف الفاعلة، والتي تتمثل في القدرة على حل المشاكل الداخلية والخارجية".

وعرفه (Al juillet) عام 2005 بأنه " إدارة المعلومات الاستراتيجية بالشكل السليم، وحمايتها للجهات الاقتصادية المعني بها والمتمثلة في الأعوان الاقتصاديين، وهذا بقصد تحقيق تنافسية اقتصادية وحماية المعلومات لاستخدامها في سياسة التأثير. (الجنابي و الزبيدي، 2019)

اليوم يستخدم مصطلح الذكاء الاقتصادي لهدفين مختلفين، الهدف الأول من البلدان هو الاعتناء بفوائدها الخاصة، ومتابعة الأنشطة الاقتصادية للبلدان الأخرى لتحسين نوعية الحياة ودعم الشركات ليكون لها الحق في التعليق على التسويق الاقتصادي العالمي من خلال تقييم المعلومات، والهدف الثاني هو الحصول على المعلومات لزيادة حصة الشركات المحلية أو الاقليمية أو الدولية في السوق في مجالات نشاطها، والقيام باستثمارات جديدة، وتجربة أسواق مختلفة، وتحديد وتحسين عملية الانتاج. (Ceyhun , 2015)

ويمكن صياغة تعريف للذكاء الاقتصادي "هو عملية جمع وتحليل وتوزيع المعلومات باستعمال الوسائل البشرية والتقنية، هذه العملية تكون في إطار قانوني لتستفيد منها المؤسسات في القدرة التنافسية، واتخاذ القرارات، وحماية الممتلكات، والتأثير داخليا وخارجيا".

2.2 خصائص الذكاء الاقتصادي ومهامه :

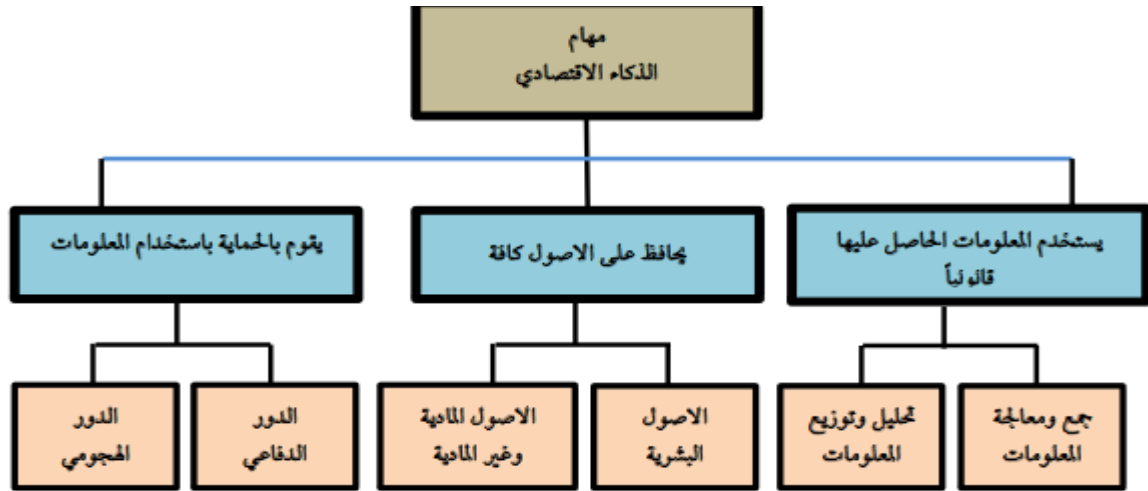
2 - 2 - 1 خصائص الذكاء الاقتصادي: نذكر بعض الخصائص الرئيسية وهي كما يلي:

- استخدام المعلومة التي لها ما يميزها عن غيرها بخلق التنافسية استراتيجيا وتكتيكيا بغية اتخاذ القرارات.
- امتلاك إدارة قوية قادرة على ربط وتنسيق الجهود ما بين الأعوان الاقتصاديين.
- وجود علاقات قوية تربط بين المؤسسات والادارات.
- أن تشكل جماعات الغرض منها الضغط والتأثير.
- أن تدمج المعارف سواء كانت علمية أو تقنية أو اقتصادية أو قانونية وسياسية.
- الحصول على المعلومات بالطريقة الشرعية، والسرية في نشرها. (دنيدينة، 2021)

2 - 2 - 2 مهام الذكاء الاقتصادي: يمكننا حصر الأدوار المتباينة التي يؤديها الذكاء الاقتصادي، وتتمحور في ثلاث مهام أساسية وهي:

- أن يستخدم الجمع والتحليل والتوزيع للمعلومات المتحصل عليها بطريقة قانونية، وكذلك يقوم بمراقبة ومتابعة لبيئة المحيط.
- الحفاظ على الاصول البشرية سواء كانت مادية أو غير مادية، وسواء عادت ملكيتها للمؤسسة أو للدولة، وذلك من خلال المراقبة باستخدام أجهزة اليقظة المبكرة وتحديد مجال التهديدات واقتناص الفرص للأعوان الاقتصاديين.
- أن يقوم بالدور الدفاعي لحماية ممتلكات المؤسسة أو الدولة، فضلا عن الدور الهجومي باستخدامه للمعلومات المخزنة في تطبيقات وبرامج الذكاء الاقتصادي، وبناء على هذا يتم التعامل مع المتغيرات التي مست بيئة المحيط سواء كانت داخلية أو خارجية والتأثير فيها، ويقلل مجالات عدم اليقين، الأمر الذي يسهل عملية اتخاذ القرار، ويساعد على استمرارية المؤسسة حتى يكتمل تطورها ونموها. (محمد عبد الله و محمد، 2023) .

الشكل 01: مهام الذكاء الاقتصادي



المصدر : (الجنابي و الزبيدي، 2019)

2-3 مراحل الذكاء الاقتصادي: إن عملية الذكاء الاقتصادي تمر وفق مراحل وهي كالآتي:

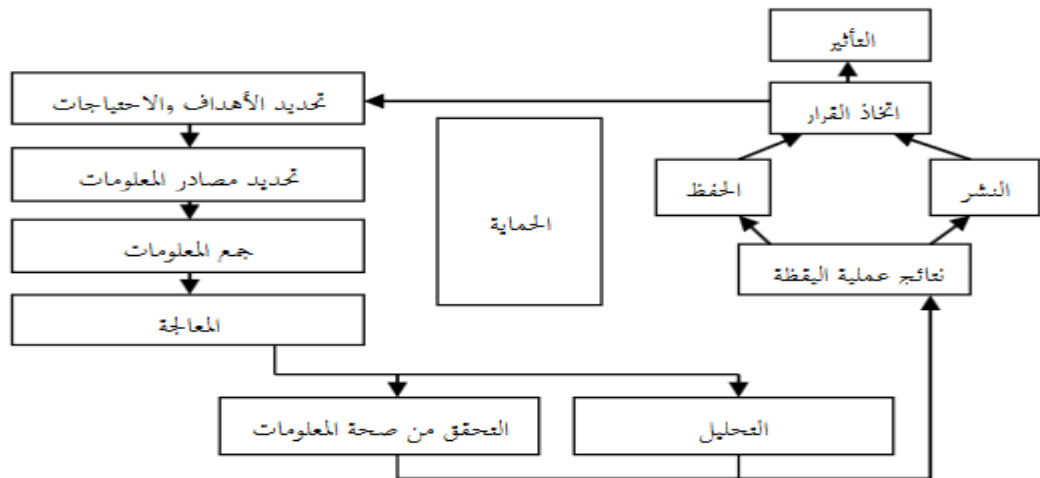
2-3-1 تحديد الحاجة للمعلومة: يجب على المعنيين تحديد المعلومة المراد الحصول عليها، الأمر الذي يستلزم دراسة معمقة لذلك وجب الاستعانة بمختصين في مجال المعرفة، فالعمل في هذه المرحلة يكون بشري أكثر منه ما هو تقني. (عيسى و عبد القادر، 2023)

2-3-2 جمع المعلومة: وبعد تحديد المعلومة، تأتي مرحلة كيفية اختيار الطرق للحصول عن المعلومة من عدة مصادر مختلفة، وهذا طبعاً وفق ما تم وضعه من أهداف واختلاف الحاجة إلى هذه المعلومة.

2-3-3 معالجة المعلومة: تعتبر أهم مرحلة من مراحل الذكاء الاقتصادي، لأنها تقوم على جمع كل المعطيات التي تم الحصول عليها لتحليلها وترجمتها.

2-3-4 بث المعلومة: وهذا بهدف اتخاذ القرار، فتوزيع المعلومة يكون داخل المؤسسة ويتم استغلالها لخلق قيمة مضافة. (سمية، 2023)

الشكل 02: مراحل عملية الذكاء الاقتصادي

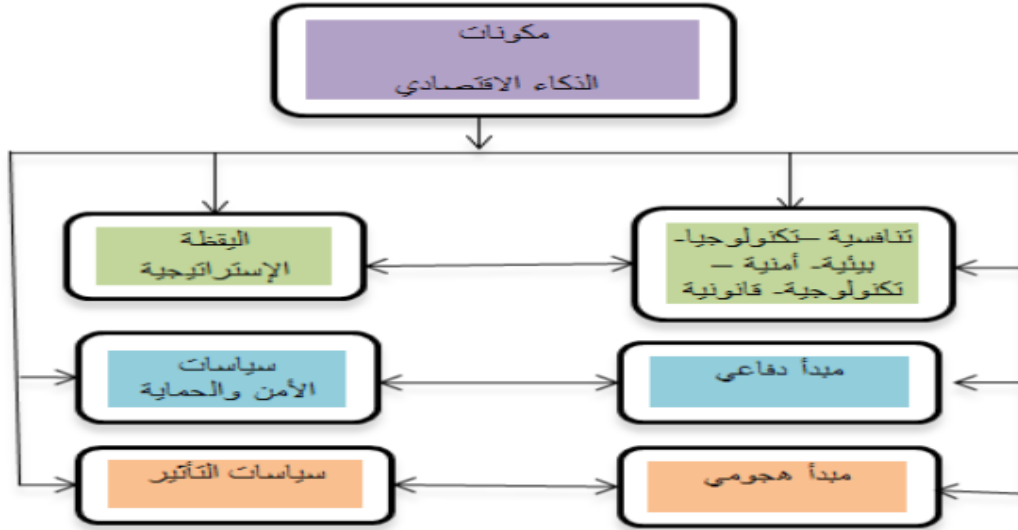


Source : (bekaddour & belbachir, 2019)

2- 4 عناصر الذكاء الاقتصادي:

2- 4- 1 عناصر الذكاء الاقتصادي:

الشكل 03: عناصر الذكاء الاقتصادي



المصدر : (عمار، 2023)

يتبين لنا بعد عرض الشكل (03) أن الذكاء الاقتصادي يتكون من ثلاثة عناصر تتكامل فيما بينها :

أ - **سياسة التنافسية:** إن ما تسعى إليه المؤسسات من اقتناص للفرص وتحقيق مكانة في الأسواق، وهذا لا يتحقق إلا إذا تم التركيز على عمليات البحث والتطوير، وهذا بطبيعة الحال لا يتأتى إلا بعد التعرف على الرهانات الاستراتيجية وجمع المعلومات.

ب - **سياسة الأمن الاقتصادي:** تتعمق بشكل متزايد العلاقة بين مجال الاستخبارات والمنافسة الاقتصادية والصناعية، حيث اتجه أهم الشركاء والمنافسين نحو المنعرج الذي يسميه "إدوارد لوتفاك" أي استمرار للاستراتيجيات العسكرية والدبلوماسية عبر وسائل اقتصادية وتجارية.

ج - **سياسة التأثير:** التأثير يكون على مستوى الهيئات المنوطة بإعداد النظم والمعايير التي تدير الحياة الاقتصادية. باستعمال العمل الضغطي، والقصد منه التأثير على القرار السياسي والاقتصادي. (محمد و بشير، 2018)

3. الاقلاع الاقتصادي:

إن مصطلح الاقلاع الاقتصادي هو ترجمة للمصطلح الانجليزي take-off.

1.3 مفهوم الاقلاع الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف تتعلق بالاقلاع الاقتصادي نذكر منها ما يلي

"الاقلاع الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة في الدخل الفردي الناجمة عن الزيادة في انتاجية الاستثمار وحجمه".

"الاقلاع الاقتصادي هو أن تحقق مجموعة معينة من القطاعات نموا سريعا، وهذا النمو يكون سببه تطبيق التقنيات الحديثة في مجال الصناعة". (العوادي، 2023)

ولعل هذا المصطلح (الاقلاع الاقتصادي) دخل ضمن قواميس السياسة والاقتصاد عن طريق المفكر الاقتصادي "روستو" الذي عالج الموضوعات الاقتصادية من الجانب التاريخي - جامعة كامبريدج - ضمن كتابه الذي عنوانه (مراحل النمو الاقتصادي) سنة 1956،

وتطرق إلى التمييز بين مراحل التي يمر بها النمو الاقتصادي، ويرى "روستو" وبغض النظر عن أي نظام سياسي لأي بلد، فإن الاقتصاد مجبر على المرور بهذه المراحل. (فاطمة الزهرة و محمد، 2018)

2.3 خصائص الاقلاع الاقتصادي:

من خلال نظرية "روستو" قمنا بإيجاز خصائص الاقلاع الاقتصادي

- قصر المرحلة نسبيا ما بين 30 سنة كحد أقصى و 20 سنة كحد أدنى.
- تحول كلي وجذري لفنون الإنتاج.
- زيادة الدخل الوطني وتحقيق ما نسبته 2 % من النمو الاقتصادي.
- ما يميز بعض القطاعات التركيز الواضح والنمو القوي، الأمر الذي يجعلها تميل الى الاستقطاب.
- تهيئة مناخ سياسي ملائم، وتوفير مناخ مؤسسي ملائم.
- ما نسبته 5% أو أقل إلى 10% أو أكثر منها، كزيادة في معدل الاستثمار الصافي.
- الاهتمام بالزراعة وتعزيز التجارة وتطوير وسائل النقل.
- ظهور صناعات حديثة ومبتكرة تحقق نموا مرتفعاً.
- بروز نخب تمثل الطبقة السياسية، ونخب اجتماعية يكون دورها دفع التنمية المستدامة. (بوحرب و بلخروش، 2021)

3.3 شروط تحقيق الاقلاع الاقتصادي:

- تراكم رأس المال الاجتماعي: خاصة في قطاع النقل، الذي يعد قطاعا حساسا، ليس لإنشاء السوق الوطنية الاقتصادية واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة فعالة وبشكل منتج، بل لتمكين الحكومة من الحكم بكفاءة.
- ثورة تكنولوجية في الثقافة الزراعية: لتوفير الشروط المسبقة للإقلاع، أسفرت عن ارتفاع عدد السكان، وزيادة مرتفعة في المناطق الحضرية، الأمر الذي يحتم زيادة الانتاجية الزراعية لمنع اختناق عملية التحديث.
- التوسع في الواردات الممولة: بتحسين الانتاج وتسويق الموارد الطبيعية بشكل أكثر نجاعة، بالإضافة الى استيراد السلع الرأسمالية حيثما كان ذلك ممكنا، كان الوصول المتزايد إلى النقد الأجنبي مطلوباً لتمكين المنطقة أو الأمة الأقل تقدماً من زيادة توفير المعدات والمواد الخام الصناعية التي لا تستطيع إنتاجها محلياً. (بوحرب، 2021)

4.3 عوائق تحقيق الاقلاع الاقتصادي:

عوائق اقتصادية تتمثل في عدة عوامل وهي كالآتي:

- المخلفات السلبية للاستعمار: الآثار السلبية التي تركها الاستعمار خاصة على التنمية الاقتصادية، حيث قامت الدول المستعمرة بتصدير المواد الخام التي تحتاجها الدول المتقدمة مما أدى بالهياكل الانتاجية إلى الانهيار.
- الهياكل الاقتصادية: الاختلالات الهيكلية تمثلت في القطاعين الأساسيين وهما الصناعي والزراعي، فالقطاع الصناعي يتطلب أموال طائلة للقيام بالاستثمارات، وهذا ما لم يتحقق، والقطاع الزراعي فيتطلب موارد زراعية كالماء ومستوى تكنولوجيا عالية، وهو ما عانت منه الدول النامية.
- الفقر: انخفاض الدخل في الدول النامية بسبب انخفاض الانتاجية بسبب تدني الاستثمار الناتج عن تدني المدخرات لانخفاض الدخل.
- التبعية الاقتصادية: الاعتماد الكلي على الاستيراد، وسيطرة رأس المال الأجنبي على المؤسسات الوطنية. بالإضافة إلى القروض.

- السوق: قلة الطلب على السلع والخدمات أدى إلى تقلص حجم السوق.
- التجارة الخارجية: ما يثقل ميزان المدفوعات وبالتالي الميزان التجاري، التبعة الغذائية. (لجنف، معيوف، و عمامرة، 2021).
- التمويل: وهي أولى الصدمات التي تتلقاها الدول النامية بسبب سوء توظيف الموارد والتأخر التكنولوجي وعدم تأهيل العمال....
- الاعتماد على الإيراد الربيعي: غير قادرة على تنويع مصادر الدخل التي تعوض المنتجات المصدرة ومواجهة انخفاض اسعارها في السوق الدولية، فتعتبر حصة المنتجات المصنعة الموجهة للتصدير أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- المديونية الخارجية: اللجوء الدائم الى القروض الأجنبية، فتراكم الديون يؤدي إلى ارتفاعها وبالتالي إعادة جدولة الديون مما يؤدي إلى أعباء إضافية ناتجة عن ارتفاع معدلات الفائدة، وبالتالي تصبح غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية. (فاطمة الزهرة و محمد، 2018)

4. العلاقة التفاعلية بين الذكاء الاقتصادي والاقلاع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

إن مصطلح الاقلاع الاقتصادي هو ترجمة للمصطلح الإنجليزي take-off.

1.4 الذكاء الاقتصادي ودوره في تعزيز الاقلاع الاقتصادي:

- الذكاء الاقتصادي والمؤسسات: تظهر أهميته في تقديم حلول عملية تقنية تتوافق وظروف كل مؤسسة، حيث تتفاعل مع محيطها الخارجي باليقظة وتقوم على توفير الوعي من كل خطر قد يهدد المؤسسة، وفي نفس الوقت يقوم بتسيير الأزمات، ويشجع على بناء نظام محارباتي يتوقع التغيرات الصناعية ويدعم التفكير، ويسمح للمؤسسة بأن تكون في حالة سرعة وسيولة في الأنظمة التي تساعد وتحلل وتتخذ القرارات الاستراتيجية. (طرادخوجة و سولم، 2021)
- الذكاء الاقتصادي والريادة في الأعمال: من الأدوات التي لها ميزة خاصة لإدارة عدم التأكد والمعلومة هي اليقظة والذكاء الاقتصادي لأنها تسمح بتحديد القوى التي تحرك محيط المنظمة كشرط رئيسي للتفاعل مع هذا المحيط. (العباشي و محمد، 2017)
- الذكاء الاقتصادي والبحث والتطوير والابداع: يتجلى دور الذكاء الاقتصادي على الشركات بنشره لليقظة التكنولوجية في مجالها المحدود والأهداف التي تسطر بدقة، بالإضافة إلى بناء علاقة وطيدة مع الجامعة، ويقوم على تشجيع الابتكار، وغرس أهمية الابداع لدعم التنافسية بالتقرب من مراكز البحث العلمية والجامعات.
- الذكاء الاقتصادي والخدمات التسويقية: يكمن دوره في تقديم أماكن المعارض ومعرفة تواريخ المعارض، والشروط المفروضة على الجودة سواء في ما يتعلق بالاسواق الداخلية أو الأسواق الخارجية، كما يظهر دوره في تقديم دراسة السوق وأيضاً سلوك المستهلك خاصة لمالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير القادرة على هذه الدراسات.
- الذكاء الاقتصادي وتحليل المعلومات: يكمن دوره في تسهيل البحث عن مغزى البيانات ودلالاتها، ويقوم على تبسيطها، أي هو الذي يقوم بشرحها وتحليلها. (طرادخوجة و سولم، 2021)

2.4 الاقلاع الاقتصادي ودوره في التنمية الاقتصادية:

أصبحت الدول اليوم وخاصة الدول النامية مجبرة على انتهاج استراتيجيات وسياسات مثل التنويع الاقتصادي من جهة، واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة المتمثلة في الثروات من جهة أخرى، من أجل تنمية اقتصادية شاملة تستفيد منها الأجيال.

أ - التنويع الاقتصادي: هو ذلك التحول الهيكلي الأكثر انتاجا وتجارة والهدف من هذا كله التنمية الاقتصادية، ويتم التنويع بواسطة الناتج المحلي عبر المؤسسات، فنجاح التنويع يعتمد على دمج بناء المؤسسات واصلاح السياسات وتوقيت الاستثمارات وتسلسلها مع الأصول الاساسية والمزايا النسبية للبلد. (علي، 2022)

ب - الموارد الاقتصادية:

هي تلك الموارد الطبيعية التي وهبها الله تعالى لينتفع بها الإنسان وتستغل لبناء الحضارات.

1 - الطاقات الناضبة: أحد الموارد الهامة لجلب رؤوس الأموال تتمثل مصادرها في البترول والغاز الطبيعي.

وتسمى أيضا بالوقود الحفري، وسميت بالناضبة لأنها ستنتهي مع الزمن لكثرة الاستخدام، أن كميتها محدودة ولن تتجدد إلا مع زمن بعيد، وهي ملوثة للبيئة، وتتمثل مصادرها في:

- البترول: هو مادة سائلة له رائحة خاصة، لونه يتراوح بين البني والأخضر والأسود، أما نوعيته تحدد بناء على عدد ذرات الكربون، فكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كانت النوعية ذو جودة عالية.

- الغاز الطبيعي: عبارة عن مركب كربوني له نفس العناصر المركبة للبترول، يستخرج من حقول الغاز، أو يستخرج ويتم تجميعه عند استخراج البترول.

2 - الطاقات المتجددة: تلك المصادر التي لن تنفذ لذلك سميت متجددة، وهي غير ملوثة للبيئة، تنتج بواسطة الشمس،

الرياح، الكتلة الحيوية والمياه، وكثر استخدامها في البلدان بغية إنتاج الكهرباء من أجل وضع حد للتهديدات التي أدت إلى الاحتباس الحراري وتغير المناخ بسبب التلوث الناجم عن استخدام المفرط للطاقات غير المتجددة.

وتتمثل مصادرها في الطاقة الشمسية، والطاقة المائية، والطاقة الكهرومائية، وطاقة التدرج الحرارية لمياه المحيطات، والطاقة الهوائية، والطاقة الجوفية. (جنف، معيوف، و عمارة، 2021)

ج - مخططات الاقلاع الاقتصادي ودورها في التنمية الاقتصادية بالجزائر:

ج - 1 برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 - 2004: يلخص مضمون ما جاء في هذا البرنامج في الجدول الآتي:

الوحدة: مليار دج

الجدول 01: توزيع البرنامج حسب كل قطاع

النسبة	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات
						القطاعات
40.1 %	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	الاشغال الكبرى والهيكل القاعدية
38.9 %	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	التنمية المحلية والبشرية
12.4 %	65.4	12	22.5	20.3	10.6	قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6 %	45	-	-	15	30	دعم الاصلاحات
100 %	525.0	20.5	113.9	185.9	205,4	المجموع

يوضح لنا الجدول الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة لقطاعي الاشغال الكبرى والتنمية المحلية والبشرية برصد 414.7 مليار، وهو ما يعادل 79 % من مخصصات البرنامج، من أجل اقلاع حقيقي للمؤسسات وخلق مناصب عمل وتخفيض الفقر في المجتمع. وكان لهذا البرنامج أن حققت الدولة نسبة نمو اقتصادي 6.8 %، واحتياطات صرف قدرت ب 32.9 مليار دولار، وانخفضت الديون الخارجية ب 6.3 مليار دولار.

ج - 2 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009: يلخص مضمون ما جاء في هذا البرنامج في الجدول الآتي

الجدول 02: محاور البرنامج 2005 – 2009

محاور البرنامج	المبلغ مليار دج	النسبة %
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.41 %
تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.53 %
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08.03 %
تطوير الخدمة العمومية	203.9	04.85 %
تطوير تكنولوجيات الجديدة والاتصال	50	01.18 %
المجموع	4202.7	100 %

المصدر: عز الدين علي، 2022، التنوع الاقتصادي في الجزائر بين البرامج التنموية وتحديات الواقع، دراسات اقتصادية، العدد 01، ص 06

يوضح لنا الجدول أولوية الحكومة بالاهتمام المباشر من خلال تحسين ظروف معيشة المواطن برصيد 1908.5 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 45.41 % من مخصصات البرنامج، بالإضافة إلى تطوير المنشآت الاساسية برصيد 1703.1 مليار، وهو ما يمثل نسبة 40.53 %، وهو ما جعل هذان المحورين يستحوذان على نسبة 85.94 % من مخصصات البرنامج، وكان لهذا البرنامج الانخفاض المستمر في الناتج الداخلي الخام من 5.1 % سنة 2005 إلى 2.4 % سنة 2009 بسبب تراجع اسعار النفط، وواصلت معدلات البطالة في الانخفاض من 15.3 % سنة 2005 إلى 10.2 % سنة 2009، في حين ارتفع معدل التضخم من 1.9 % سنة 2005 إلى 6.1 % سنة 2009، وعرف ميزان المدفوعات رصيذا موجبا وكان في وتيرة تصاعدية حيث وصل 34.45 مليار سنة 2008، لينخفض إلى 0.4 مليار سنة 2009، وانخفضت المديونية من 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.41 مليار دولار سنة 2009. (بن محمد، 2019)

البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا:

الجدول 03: محاور البرنامج التكميلي

القطاعات	مناطق الجنوب		مناطق الهضاب العليا	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تحسين معيشة السكان	296	75.9	288	48.5
برنامج التنمية الاقتصادية	74	18.97	233	39.24
تطوير الخدمة العمومية	20	5.13	18	03.03
انجاز مدينة بوغزول	—	—	18	03.03
مشاريع البلدية التنموية	—	—	36.8	6.2
المجموع	390	100	593.8	100

المصدر: كمال الدين أبا سفيان، هجرس سهيلة، بن البار محمد، 2024، محاولات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر خلال الالفية الثالثة 2001-2021 - دراسة تحليلية-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 02، ص 06

ما يلاحظ خلال هذا البرنامج تخصيص الدولة لمبالغ ضخمة قدر مبلغها الإجمالي ب 5186.5 مليار دج، وهو ما يؤكد رغبة الدولة في الاقلاع الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الاهداف المرجوة للتنمية الاقتصادية.

ج - 3 برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014: يلخص مضمون ما جاء في هذا البرنامج في الجدول الآتي

الوحدة: مليار دج

الجدول 04: محاور برنامج 2010 – 2014

المحاور	المبلغ	النسبة
التنمية البشرية	10122	49.59
المنشآت الأساسية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.67
مكافحة البطالة	360	1.76
البحث العلمي	250	1.22
المجموع	20412	100

المصدر: هدى بن محمد، 2020، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الجدول يوضح لنا أن اهتمام الحكومة تمثلت في التنمية البشرية فتم رصد مبلغ 10122 مليار وهو ما يمثل نسبة 49.59 %، وتم رصد مبلغ 6448 مليار وهو ما يمثل 31.59 %، فمجموع المحورين قدر بنسبة 81.18 % من مخصصات البرنامج. نتائج البرنامج كانت تتأثر مباشرة بأسعار النفط، فتأرجح بالارتفاع مرة وبالاخفاض مرة أخرى، فمعدلات البطالة ارتفعت من 10 % سنة 2010 إلى 10.6 % سنة 2014، وارتفع معدل التضخم سنة 2010 ب 3.91 % ليعاود الانخفاض سنة 2014 ب 2.92 %، وارتفع ميزان المدفوعات ليحقق رصيد قدره 12.15 مليار دولار، ثم يعاود الانخفاض في السنوات المتوالية حتى يحقق عجزا سنة 2014 قدر ب 5.881 مليار دولار، وواصل الدين الخارجي انخفاضه حيث قدر سنة 2010 ب 5.7 مليار دولار إلى 3.73 مليار دولار سنة 2014. (بن محمد، 2019)

ج - 4 برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 - 2019: يلخص مضمون ما جاء في هذا البرنامج في الجدول الآتي

الجدول 05: أساسيات البرنامج 2015 - 2019

المؤشر - السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	النسبة %
الصناعة	5.1	4.7	3.6	5.3	3.6	22.3	00.20
الزراعة والري	209.4	198.2	101	116.5	101.1	726.2	06.60
الخدمات المنتجة	22.4	14.9	5.1	73.3	5.1	120.8	01.10
المنشآت الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	139.9	596.5	139.9	3171.8	28.82
التربية والتكوين	227.8	78.6	90.9	101.7	90.9	589.9	05.36
المنشآت الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	30.6	77.1	30.7	322.4	02.93
دعم السكنات	234.3	24.4	14.9	69.8	15	358.4	03.26
المخططات البلدية للتنمية	900	860	835	900	835	4330	39.34
عمليات برأس المال	464.6	239	165.3	330	165.3	1364.2	12.39
المجموع	4079.6	1894.2	1386.6	2270.5	1386.7	11006	100

المصدر: هدى بن محمد، 2020، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كان من نتائج هذه المرحلة انخفاض معدل الناتج الداخلي حيث بلغ 3.7 % سنة 2015، وواصل انخفاضه سنة 2017 فبلغ 1.3 %، وفي سنة 2018 يحقق زيادة ب 0.1 %، ونسبة تقدر ب (6.4%) وبمقارنة مع السنة الماضية، واستمر هذا التراجع فقدر ب 0.6 % سنة 2019، ومعدل التضخم قدر ب 4.78 % سنة 2015، وتوالى الانخفاض خلال السنتين 2017 و2018

و2019 ليبلغ 5.59% و4.27% و1.75% على التوالي، وسجل معدل البطالة ارتفاعا ب5.66% سنة 2015، ثم يعاود الانخفاض ليبلغ 10.5% سنة 2016، وسجل ارتفاعا سنة 2017 ليبلغ 11.7%، ويحافظ على استقراره سنة 2018 بنفس المعدل السابق، ثم يسجل انخفاض ليبلغ 11.4% سنة 2019، وسجل ميزان المدفوعات عجزا مستمرا حيث بلغ 27.53 مليار دولار سنة 2015، ليستمر هذا العجز فيبلغ 26.03 مليار دولار سنة 2016، وفي سنة 2017 بلغ 21.76 مليار دولار، ليستمر هذا العجز في الانخفاض ليصل إلى 15.82 و 5.9 مليار دولار خلال سنتي 2018 و2019 على التوالي. (لونيس، 2022)

ج - 5 محاور مخطط الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي 2020 - 2024

الجدول 06: المشاريع التنموية للإقلاع الاقتصادي 2020 - 2024

القطاعات	العدد	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
تزويد الساكنة بماء الشرب	2465	30.66	16.27
الصرف الصحي	1737	24.69	13.10
الربط بالكهرباء	1352	16.77	8.9
التزويد بغاز المدينة	998	23.96	12.72
تحسين ظروف التعليم	1436	11.49	6.1
النقل العمومي	41	00.39	0.21
فك العزلة	3216	67.73	35.95
الانارة العمومية	693	4.75	2.52
الصحة الجوية	364	2.76	1.46
فضاءات الألعاب	356	3.27	1.73
مكافحة التصحر	3	0.058	0.03
التغطية الأمنية	66	0.63	0.33
المخاطر الطبيعية	114	1.26	0.67
المجموع	12841	188.42	100

المصدر: بن عدة أحمد، لكحل محمد، 2022، مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020-2030، العدد 01، ص 08.

جاءت محاور هذا البرنامج تحمل في طياتها الاهتمام بالمناطق المعزولة على المستوى الوطني، وهو ما اصطلح عليه ببرنامج الظل، ومن خلاله رصدت الدولة مبلغ 18842 مليار دج لإنجاز 12841 مشروع تنموي، ومن خلال أرقام الجدول يتبين لنا أن قطاع فك العزلة قد أخذ النصيب الأكبر من المشاريع التي قدر عددها ب 3216 ما يمثل نسبة 35.95 % وبمبلغ قدره 67.73 مليار دج محتلا المرتبة الأولى، ليأتي ثانيا قطاع التزود بالمياه الصالحة للشرب بمشاريع قدر عددها ب 2465 ما يمثل نسبة 16.27 % وبمبلغ قدره 30.66 مليار دج، أما الصرف الصحي جاء في المرتبة الثالثة ب 1737 مشروع ما يمثل نسبة 13.10 % وبمبلغ قدره 24.69 مليار

دج، في حين جاء قطاع تحسين ظروف التعليم في مناطق الظل محتلا المرتبة الرابعة بمشاريع قدر عددها 1436 ما يمثل 6.1 % وبمبلغ قدره 11.49 مليار دج. (أحمد و محمد، 2022)

وفي سنة 2020 وفي سياق الجائحة (كوفيد 19) سجل النشاط الاقتصادي الجزائري ركودا كبيرا (- 5 %)، ثم تتوالى معدلات النمو في الارتفاع بنسب 3.8 %، 3.6 %، 4.1 % خلال السنوات 2021، 2022، 2023 على التوالي، ويرجع هذا التطور إلى الصناعات الاستخراجية الذي قدر نموها الحقيقي ب 4.8 % سنة 2023، فأنتج هذا النشاط 17 % من القيمة المضافة للاقتصاد، وواصل قطاع البناء تسجيل نمو إيجابي بلغ 3.7 % سنة 2023، وأنتج 13.7 % من القيمة المضافة للاقتصاد، يرجع هذا التسارع في النمو إلى زيادة الانفاق الداخلي (+7.9 %) وارتفاع الصادرات (+3.1 %) وهذا بالرغم من زيادة حجم الواردات . (بنك الجزائر، 2024)

ومن نتائج هذه المرحلة وخلال النصف الأول من عام 2024، شهدت الجزائر تطورات اقتصادية ونقدية مهمة، فأدى إلى نمو الكتلة النقدية "أم2" ب 8.21 % ، وبلغ تطور التداول النقدي 7.25 % ، وتطور القروض الموجهة للاقتصاد ب 3.2 % ، وبخصوص ميزان المدفوعات للسنة الجارية في الثلاثي الأول بلغ الرصيد الإجمالي 329 مليون دولار، ورصيد الحساب الجاري 278 مليون دولار، وفي نفس الفترة تطور الناتج المحلي الخام، وبلغ مستوى التضخم ما نسبته 4.4 %، وبتاريخ 27 أوت 2024 بلغ سعر الصرف الجزائري 133.8 دينار للشراء و 133.9 للبيع بالنسبة الدولار ، وبلغ 149.52 دينار للشراء و 149.55 للبيع بالنسبة للأورو. (كيموش، 27 أوت 2024)

4 - 3 دور الذكاء الاقتصادي في التنمية الاقتصادية:

أ - **الذكاء الاقتصادي والتنافسية** : يكمن دور الذكاء الاقتصادي في تقديم خدمة للمؤسسات تتمثل في تبنيها استراتيجية دفاعية، الهدف منها تفادي التهديدات وتأمينها من الخطر المفاجئ، أو اختيار تبني استراتيجية هجومية تمكنها من مواجهة المنافسين والتفوق عليهم، ويقوم على توفير المعلومات للمؤسسة خاصة تلك التي تتعلق بمنتجات المنافسين (الجودة، السعر، النوعية)، ويعمل على ربط المؤسسة بمحيطها العلمي التكنولوجي، كذلك قدرته على امداد المؤسسة بدراسات تتطرق إلى أذواق المستهلكين وتغيراتها مع تطور رغباتهم واحتياجاتهم باستمرار، ويدعمها بالمعلومات التي تساهم في وضع نظام فعال يربطها بمحيطها، مما يساعد المؤسسة على توسيع حصتها السوقية وهو الهدف الاستراتيجي الذي تسعى المؤسسة لبلوغه، فتعمل على كسب رضا الزبون، مما ينتج عنه ارتفاع المبيعات والربحية، وهذا راجع لجودة الخدمات.

نشير إلى أن الذكاء الاقتصادي هو أحد مقومات الاستدامة، ويعمل على ترسيخ التنافسية للدول والمؤسسات، فالسبق التنافسي أصبح يقاس بالمعلومات التي تحوزها المؤسسة والدول، لا بالحصصة السوقية والأرباح المحققة. (نور الدين، 2022)

ب - **الذكاء الاقتصادي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة**: إن ما يعنيه الذكاء الاقتصادي هو ألا يقتصر على الهيئات الاقتصادية فقط، بل يتعداها إلى المؤسسات غير الاقتصادية والجامعات ومراكز البحث العلمي، قصد تأدية خدمة لاقتصاديات الدول، ومن الأهداف التي يصبو لتحقيقها على مستوى المؤسسات ومستوى الدول هي: تحكمه في الثروة وتمكين قدرة المؤسسات بواسطة المعلومات، وتوقع المخاطر واكتشافها واقتناص الفرص، ويؤدي دوره التنسيق بين الأنشطة المختلفة، ويمارس تأثيره في الغير.

ما عدا دور التأثير في الغير، فالأهداف الأخرى تتفاعل فيما بينها، وقد يستفاد منها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك العديد من المميزات التي تجعل الذكاء الاقتصادي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرنا أهمها ما يلي:

— صاحب المشروع الوحيد الذي يمتلك سلطة اتخاذ القرار.

– الاعتماد على العمل نسبيا مقارنة برأس المال.

– سهولة الفكرة المبكرة، والتواصل حولها مع الآخرين. (Barjot, 2007)

ج – الذكاء الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة : إن الشركات التي ترغب في تواجدها في الأسواق الداخلية الوطنية، الحكومة ملزمة بتسهيل حصول الشركات على المعلومات والامكانيات الضرورية، الأمر الذي يسهل ويسرع سيرورة تواجدها، ويسهل اتخاذ قرارها بالتواجد، وتتخذ القرار في أقل وقت ممكن، هذه العملية تجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بدورها تكون فاعلة في التنمية الاقتصادية للبلد، فمصادقية المعلومة حول الاقتصاد المحلي والمؤشرات السوسيو اجتماعية تعدان عمليتان أساسيتان للسلطات المحلية من جهة، ومن جهة أخرى الشركات التي ترغب بالتواجد تكون لها ميزة تنافسية.

الشركات الأجنبية ترغب في الحصول على المعلومة القيمة قبل حصول المنافسين عليها في نفس الميدان، فالمعلومات التي ضمنت في الذكاء الاقتصادي للبلد، والهدف منها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك كيفية التعامل مع المعلومات المتوفرة وبقوة واستغلالها من طرف الشركات الراغبة في التواجد بالسوق المحلي. (محمد، 2013)

د – الذكاء الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري: إن عملية التكوين للعنصر البشري العامل الرئيس الذي جعل هناك فرقا بين الدول المتقدمة والنامية في جانب التنمية الاقتصادية، وهو ما فرض على الدول النامية الاهتمام بهذا العامل بوضعها للبرامج من أجل تطويره، فبدأ التعليم بتحقيق القيمة المضافة من خلال تأدية عملية تكوين العنصر البشري الذي يعتبر مخزون للمعرفة، فتترجم المعرفة الى مهارات تحول الى تطبيقات تكنولوجية، تقوم بتسيير الموارد البشرية والمادية في نفس الوقت.

فالاستثمار في مجال التعليم أصبح مفتاحا للجودة، ومكانته في التنمية تفوق مكانة راس مال المادي، وسبب ذلك يعود للتكلفة الباهظة لإعداد عامل منذ طفولته وتنشئته بدنيا وعلميا ونفسيا حتى يصبح منتجا، لذلك أصبح التعليم عنصرا مؤثرا في التنمية بتأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية، من خلال رفع الانتاجية وزيادة الدخل... الخ، ويعد من أحد المقومات التي تراهن عليها الدول لبناء المستقبل في جانبه المعلوماتي والمعرفي، وبرز التعليم الالكتروني وانتشاره بسرعة رهيبه ليجد نفسه قد أخذ حيزا كبيرا، فالاستثمار في رأس المال البشري هو مخزون للمعرفة. (الجنابي و الزبيدي، 2019)

هـ – الذكاء الاقتصادي وتطوير القطاع العام ودعم القطاع الخاص: من بين معوقات العملية الانتاجية هو تدني مساهمة القطاع الحر في الناتج المحلي الاجمالي من جهة، ومن جهة أخرى أثر سلبي على التنمية الاقتصادية، فالقطاع الخاص يتعامل مع هذه المسألة على أساس ربحي فقط، فلا يهتم بدوره الأساسي والفعال في المنافسة الاقتصادية الذي يجبره على التضحية بعامل مهم وهو تخليه عن جزء من أرباحه مقابل دوره في دورة النشاط الاقتصادي.

إن ولوج الاقتصاد المعرفي أصبح ضرورة حتمية، يتطلب مشاركة فاعلة للقطاع الخاص والقيام بدوره الحقيقي بتحسين بيئة الاستخدام وتحفيز المؤسسات الخاصة على اثبات مكانتها في السوق، فضلا على توفير المعلومات وتحليلها وبثها في المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة من أجل اتخاذ القرار المناسب، والمتمثل بالذكاء الاقتصادي، فاستفادة القطاع الخاص من المعلومات التكيف والتفاعل مع كل ما هو استحدث في جميع المراحل وطبيعة كل مرحلة التي تبين آلية العمل، وبالتالي انطلاق القطاعين في عملية التنمية ولكل منهما الاحتفاظ بخصوصيته. (الجنابي و الزبيدي، 2019)

و – الذكاء الاقتصادي وتشجيع السياحة: تعتبر السياحة موردا ماليا يضاف إلى القطاعات المنتجة، وتمتدح السياحة كقطاع أساسي لبعض الدول بحكمه أحد الموارد الأساسية بخلقها لمناصب شغل وتساهم بذلك في القضاء على مشكل البطالة، وتخلق فرصا استثمارية. في السابق كان ينظر إلى هذا القطاع على أساس تنقل شخص أو أشخاص من بلد إلى بلد آخر، ولكن حقيقة الأمر أنها أصبحت تمثل موردا مهما لاستقطاب العملات الأجنبية، فهي توسع القاعدة الانتاجية بغية زيادة الدخل القومي، وتساهم في تبادل ثقافات الأمم

والشعوب، وتطور قطاع السياحة يعكس تطور القطاعات الأخرى، فالسياحة لا تحتاج إلى استثمارات ضخمة. فبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يفرض على البلد الاهتمام بالتنمية السياحية التي بدورها تشجع المشروعات السياحية في إطار الاعفاء الضريبي على وارداتها، وتحتم على الدولة القيام والاهتمام بالبنى التحتية للبلد، وتحقق التنمية المتوازنة للمناطق الداخلية لا سيما التي تتميز بالمواقع التاريخية والسياحية والدينية. (سالم، 2012)

5. خاتمة:

يعتبر الذكاء الاقتصادي أحد الأدوات المهمة لتحقيق مجموعة من الاهداف المتعددة التي ينظر إليها القائلون عليها والمجتمع ككل بنظرة التحدي والاستشراف، ومن بين الأهداف يبرز الإقلاع الاقتصادي الذي هو بمثابة أحد العوامل المهمة في التنمية الشاملة، بالإضافة إلى مساهمة التطور الاقتصادي بالاعتماد على جمع وتحليل وبث المعلومات على المستويات الجزئية والكلية، ويعمل كذلك مساعدة السلطات على تبني سياسات ناجعة تسمح بتنوع الهيكل الاقتصادي لتكتمل قدرته على مقاومة التغيرات غير المتوقعة، وهذا ما أجبر الدول على تبني نماذج الذكاء الاقتصادي، فتم اقامة البنى التحتية التي هي قوامه الأساسي قصد زيادة فرص الإقلاع الاقتصادي. قامت الدولة الجزائرية بمجهودات كبيرة قصد بعث نموذج للذكاء الاقتصادي، فأسست مجموعة من مراكز المعلومات، بالإضافة إلى القوانين والمراسيم التي تنظم عمل هذه المراكز، إضافة إلى إنشاء وزارة خاصة بالاستشراف والاحصاء.

تكمن مساهمة الذكاء الاقتصادي في عملية التنمية من خلال جمع المعلومات والمحافظة على الأصول، بالإضافة إلى اتخاذ قرارات اقتصادية ذكية، وتتجلى العلاقة بين الذكاء الاقتصادي وجميع المعارف وكل المعلومات والتعليم والبحث والتطوير، بالإضافة إلى علاقته بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنافسية، وكذلك مساهمته في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن استثماره في الجانب البشري، وكذلك مساهمته في تطوير وترقية القطاع العام والدعم المادي والمعنوي للقطاع الخاص، وتشجيع السياحة. لتحقيق تنمية اقتصادية لا بد من تهيئة الظروف الملائمة لإقلاع اقتصادي حقيقي، وذلك بالاعتماد على الطاقات المتوفرة والاهتمام بالقطاعات المنتجة ودعم وتشجيع الاستثمار، من خلال زيادة القدرة الانتاجية في القطاعات الصناعية، السياحية، الزراعية، التكنولوجية... لتكون بديلا عن الطاقات غير المتجددة، للحد من اقلاع اقتصادي يتطلب منا التفكير عن بدائل وسياسات ناجعة تهدف الى البحث عن آليات مستقرة للنمو، بعيدا عن قطاع النفط، فالنمو الاقتصادي يعتبر المعيار الذي يقاس به أداء الحكومات، والهدف الذي تسعى كل الدول لبلوغه.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج يمكن أن ندرجها في النقاط الآتية :

- تطبيقات الذكاء الاقتصادي تكمل برامج الإقلاع الاقتصادي، فكلما العنصرين يعززان بعضهما البعض.
- الدور الفعال والمؤثر لكل من الذكاء الاقتصادي والإقلاع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الدور الحاسم للذكاء الاقتصادي في تحليل البيانات واتخاذ الطريقة المثلى لإدارة الموارد وتوجيه السياسات خاصة منها الاقتصادية بما يتوافق والأهداف التمويلية للدولة.
- انتهاج الدولة الجزائرية لسياسة وضع برامج الإقلاع الاقتصادي تمثلت في مخططات تنموية بغية تحقيق تنمية اقتصادية.
- التأثير المباشر للذكاء الاقتصادي والإقلاع الاقتصادي على تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يتطلب وضع استراتيجيات لتعزيز التفاعل الموجود بينهما.

اقتراحات الدراسة:

- ضرورة وضع إطار قانوني وتنظيمي: الهدف منه تطبيق برامج الذكاء الاقتصادي في الجزائر، دوره تحديد المسؤوليات في جمع وتحليل ونشر المعلومات الاقتصادية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعات: تجسيد التعاون بين القطاعين العام والخاص وبين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات البحثية، من أجل ضمان تدفق المعلومات من جهة وتبادل المعرفة من جهة أخرى.
- إنشاء مراكز متخصصة: الهدف من إنشائها جمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها ونشرها، لدعم اتخاذ القرار الاقتصادي.
- إقامة دورات تحسيسية وحملات توعية لإبراز أهمية الذكاء الاقتصادي بين صناع القرار والهيئات الحكومية الشركات.
- تأهيل الإطارات البشرية في مجال الذكاء الاقتصادي، بإقامة حصص تدريبية متخصصة ومنح شهادات مهنية.

5. قائمة المراجع:

المراجع

- Barjot, D. (2007). L'histoire des entreprises : une dimension majeure de L'histoire économique. *Revue économique* – vol. 58, N° 1,.
- bekaddour, h., & belbachir, l. (2019). L'intelligence économique, un outil de performance des organisations Business Intelligence, a tool for the performance of organizations. *Economic Development Review*, v 04, n 07.
- Ceyhun , H. (2015). FINAL VERSION OF CAPITALIZM: ECONOMIC INTELLIGENCE IN KNOWLEDGE ECONOMY. *Journal Of Economics, Finance and Accounting*, volume 2, Issue 1,.
- إكن لونيس. (2022). تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019). *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01،*.
- إيمان كيموش. (27 أوت 2024). الاقتصاد في تحسن خلال 2024 وفق تحيينات بنك الجزائر. *الشروق*.
- بن عدة أحمد، و لكحل محمد. (2022). مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد : رؤية الجزائر 2020-2030. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01،*.
- بنك الجزائر. (2024). *التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي*. الجزائر: بنك الجزائر.
- حكيم بوحرب. (2021). دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الانعاش الاقتصادي. *الباحث الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01،*.
- حكيم بوحرب، و إيمان بلخرشوش. (2021). مجمع المداخلات المقدمة الى المنتدى بعنوان "فرص وتحديات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد19) بمداخلة تحت عنوان "ماهية الاقلاع الاقتصادي وشروط تحقيقه". *سوق أهراس: جامعة محمد الشريف مساعدي*.
- حمداني محمد. (2013). أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد ، العدد 02،*.
- حمداني محمد، و بولنوار بشير. (2018). الذكاء الاقتصادي كآلية لبلوغ التنافسية الحقيقية للمنظمات والحكومات - الجزائر نموذجاً. *مجلة العلوم الانسانية، المجلد 18، العدد 02،*.
- حمزة العواوي. (2023). المؤسسات الناشئة مفتاح تحقيق الانطلاق الاقتصادي في الجزائر. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 03،*.

- خوالد أبوبكر، و بوزرب خير الدين. (2017). الذكاء الاقتصادي ودوره في تعزيز تنافسية الاقتصاديات والدول: قراءة في التجربة اليابانية. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 03.
- زاوي عيسى، و جواي عبد القادر. (2023). دور آليات الذكاء الاقتصادي في تعزيز أمن المعلومة للمؤسسات الاقتصادية. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 01.
- زرزار العياشي، و مداحي محمد. (2017). واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر وامكانية دمجها في البرامج التعليمية. دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 01.
- سعيد، بن ديدينة. (2021). دور الذكاء الاقتصادي في تحسين جودة الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية. مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 5، العدد 1.
- سمية لعوج، و ياسين علي بلحاج. (2024). إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 09، العدد 01.
- طلحاي فاطمة الزهرة، و مدياني محمد. (2018). متطلبات تحقيق الانطلاق الاقتصادي في الجزائر. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07.
- عاطف فاروق محمد عبد الله، و سعد محمد محمد. (2023). دور الذكاء الاقتصادي في إدارة الأزمات وأثره على أداء العاملين - دراسة تطبيقية على الشركة الدولية لمشروعات التصنيع الزراعي (بيتي). - المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 14، العدد 4.
- عبد الهادي علي سالم. (2012). نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 04، العدد 09.
- عربي محمد بهاء الدين عمار. (2023). واقع ومعوقات تطبيق الذكاء الاقتصادي في منظومة التعليم الجديد 2.0 (مدارس التعليم الثانوي بمحافظة أسبوط أنموذجا). المجلة العلمية لكلية التربية، المجلد 15، العدد 46.
- عز الدين علي. (2022). التنويع الاقتصادي في الجزائر بين البرامج التنموية وتحديات الواقع. دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 01.
- قرايري نور الدين. (2022). الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية: التأصيل النظري والمفاهيم الاساسية - عرض نماذج عالمية. - مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 05، العدد 03.
- لعوج سمية. (2023). اسهام الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء مؤسسات الصناعات الغذائية - دراسة ميدانية على عينة من ولاية تلمسان - المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، المجلد 19، العدد 02.
- منيرة لجنف، هدى معيوف، و يسمينة عمامرة. (2021). مجمع المداخلات المقدمة الى الملتقى بعنوان "فرص وتحديات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد 19)" بمداخلة تحت عنوان "دور الإقلاع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية". سوق أهراس: جامعة محمد الشريف مساعدي.
- نبيل مهدي الجنابي، و محمد نعمة محمد الزبيدي. (2019). الذكاء الاقتصادي المدخل الحديث للاقتصاد المعرفي. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- هدى بن محمد. (2019). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02.
- هشام طرادخوجة، و صلاح الدين سولم. (2021). مجمع المداخلات المقدمة إلى الملتقى بعنوان "فرص وتحديات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلالات التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد 19)" بمداخلة تحت عنوان "إعادة البعث الصحيح للذكاء الاقتصادي في الجزائر لتعزيز فرص الإقلاع الاقتصادي". سوق اهراس: جامعة محمد الشريف مساعدي.